

"أثر اخلاقيات مهنة المحاسبة في أداء المراجع الداخلي في مؤسسات الدولة"  
(دراسة تحليلية ميدانية بالتطبيق على وزارة المالية الاتحادية - السودان)

إعداد الباحثين:

د. معن محمد الحسن حامد العركي

أستاذ مساعد كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة المشرق

د. أسامة عبد الوهاب محمد إبراهيم

أستاذ مساعد كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة المشرق

الخرطوم بحري - الخرطوم السودان

## مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية المراجعة الداخلية وإعطاء لمحة تاريخية حول المراجعة ومعايير المراجعة الداخلية، التعرف على الدور الذي يلعبه الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تطبيق معايير العمل الإداري بمؤسسات الدولة يسهم في ضعف مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية، وعدم التقيد بمعايير المراجعة يسهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي، وعدم وجود الإدارة الكفوءة يزيد من فجوة المراجعة الداخلية. وحاولت الدراسة الاجابة على التساؤلات الآتية :

**لغرض تحقيق أهداف الدراسة وإيجاد الحلول لمشاكل الدراسة يختبر الباحث صحة الفرضيات التالية:**

1. توجد علاقة طردية بين معايير العمل الإداري ومهنة المحاسبة.

2. عدم الالتزام بمعايير المراجعة يلعب دوراً سالباً في عملية المراجعة.

3. كفاءة الإدارة يساعد في رفع جودة المراجعة الداخلية.

ولاختبار هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي : لتتبع الدراسات السابقة ، والمنهج التحليلي الوصفي : باستخدام اسلوب العينة الميسرة لمعرفة أثر أخلاقيات مهنة المحاسبة في اداء المراجع الداخلي في مؤسسات الدولة ، والمنهج والاستنباطي: لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات .

توصلت الدراسة إلى نتائج منها اتباع معايير متعارف عليها يسهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة، تعزيز القيود المحاسبية بادلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز، توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة. واوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

1. ضرورة مراجعة اللوائح الخاصة بالرقابة من وقت لآخر .

2. ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية لمؤسسات الدولة للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة .

3. ضرورة تعيين الموظفين وفقاً لكفاءتهم المهنية لتعزيز برامج المراجعة.

**الكلمات الدالة :** اخلاقيات المهنة - المراجع الداخلي - مؤسسات الدولة - معايير المراجعة - الفساد المالي

## أولاً : الإطار المنهجي

### 1. المقدمة :

تعد المحاسبة احد العلوم الاجتماعية التي تمكن من قياس مدى ربحية المنشآت المالية وقياس كفاءة الإدارة في ادارة الاصول المختلفة، والتي تسهم باتخاذ قرارات مالية مختلفة لمتخذي القرارات بشكل امثل للحفاظ على اصول المنشأة من الضياع والاختلاس. وتعد المراجعة الداخلية وسيلة رقابية تسهم في بيان مدى كفاءة انظمة المراجعة بمنشآت الاعمال بالالتزام باللوائح والاجراءات والقوانين الموضوعة والعمل على ربطها بمعايير متعارف عليها محاسبياً لزيادة درجة الثقة والمصادقية بالقوائم والتقارير المالية المعدة من قبل ادارة المنشأة. وتعتبر المحاسبة التي تخدم مجموعة من الاطراف الداخلية والخارجية والتي اسهمت بدورها من خلال الفروض والمبادئ المحاسبية التي تطورت لتصبح فيما بعد بمعايير المحاسبة المتعارف عليها ويستقى منها لاعداد القوائم والتقارير المالية المحاسبية لتضييق شقة الخلاف بين المحاسبين في تطبيق وعرض القوائم والتقارير المالية

### 2. مشكلة الدراسة:

#### تكمن مشكلة الدراسة في :

1. عدم تطبيق معايير العمل الاداري بمؤسسات الدولة يسهم في ضعف مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية.
2. عدم التقيد بمعايير المراجعة يسهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي.
3. عدم وجود الادارة الكفوءة يزيد من فجوة المراجعة الداخلية.

#### 3. أهداف الدراسة :

4. 1 التعرف على عملية المراجعة الداخلية وإعطاء لمحة تاريخية حول المراجعة ومعايير المراجعة الداخلية.
5. 2 شرح معايير وأخلاقيات العمل في مهنة المحاسبة المعمول بها .
6. التعرف على الدور الذي يلعبه الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة .
7. مسؤولية أو عدم مسؤولية المراجع في إكتشاف الأخطاء .

#### 1. منهجية الدراسة :

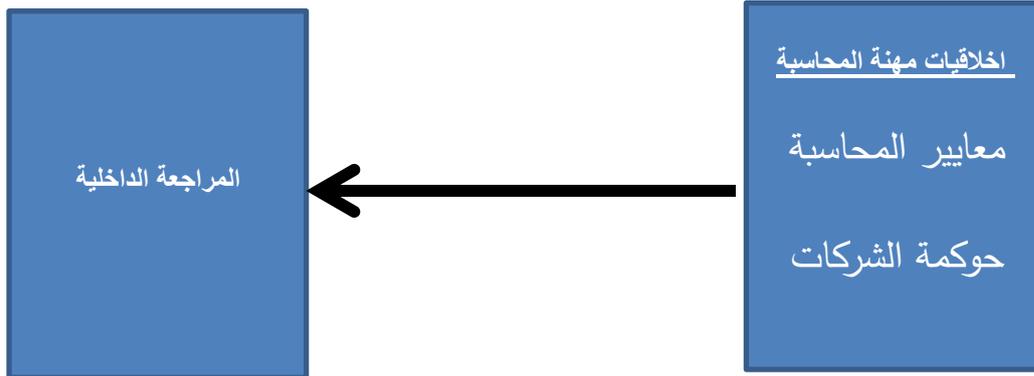
ستتبع الدراسة كل من المنهج التاريخي : لتتبع الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة ، والمنهج الاستبطائي : لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات والمنهج التحليلي الوصفي : باستخدام اسلوب العينة الميسرة لمعرفة ( أثر اخلاقيات مهنة المحاسبة في أداء مهنة المراجعة بمكاتب المراجعة وبعض مؤسسات الدولة) .

#### 4.1 متغيرات الدراسة و النموذج المقترح

تشمل متغيرات الدراسة الاتي: أولاً: متغير مستقل متمثل في (اخلاقيات مهنة المحاسبة ) . ثانياً: متغير تابع و متمثل في ( المراجع الداخلي ) .

#### 4.2 فروض الدراسة :

1. توجد علاقة طردية بين معايير العمل الإداري ومهنة المحاسبة
2. عدم الالتزام بالمعايير تلعب دوراً سلباً في عملية المراجعة
3. كفاءة الإدارة يساعد في رفع جودة المراجعة الداخلية



المصدر : اعداد الباحث

#### 4.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من مكاتب المراجعة وبعض مؤسسات الدولة العامة ومجلس المحاسبين القانونيين (وزارة المالية) ، تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (60) مفردة من ذوي الاختصاص.

#### 2. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في:

- 1/ التعرف على عمل المراجعة ومدى الالتزام بمعايير وأخلاقيات المهنة .
- 2/ التعرف على الخدمات التي يؤديها المراجع لأصحاب العمل من الناحية النظرية والعلمية من خلال الدراسة .
- 3/ أهمية التزام الإدارة بأخلاقيات العمل الإداري وإلى أي درجة يؤثر هذا الالتزام

#### 3. حدود الدراسة :

- 1/ حدود مكانية ولاية الخرطوم مكاتب المراجعة وبعض مؤسسات الدولة العامة ومجلس المحاسبين القانونيين (وزارة المالية).
- 2/ حدود بشرية بعض مكاتب المراجعة والمؤسسات المالية التي تختص بموضوع الدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت المراجعة الداخلية وفيما يلي بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع

## 1. دراسة، محاسن عبد العزيز، 2000م

تهدف الدراسة للتعرف على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في بنك الخرطوم في اكتشاف الانحرافات والاختلاسات وذلك من خلال تحليل عناصر الرقابة والتعرف على أهم خصائص وسمات الرقابة الداخلية ومعرفة وجهة نظر الإداريين والعاملين في البنك في النظام المتبع والأساليب والوسائل التي يتم عن طريقها تقييم الرقابة الداخلية والتعرف على دور العملاء في عملية الرقابة من خلال ادارتهم الصحيحة لحساباتهم والاشراف عليها وخلص الباحث الى النتائج التالية :

1/ قصور التدقيق الداخلى لعدد من الاسباب .

2/ ضعف الرقابة الداخلية وتقصي الاختلاسات والتزوير لعدد من الاسباب وليس ضعف النظام فقط .

**وقام الباحث بتقديم التوصيات التالية :**

1/ وضع استراتيجية فرعية دورية حسب الانشطة التي تؤدي الى تحقيق الهدف العام للبنك .

2/ اختيار وتعيين ذوى الكفاءة والمؤهل العلمى المناسب لعمل البنك .

3/ توجيه مزيد من الاهتمام بتدريب المديرين والتعرف على احدث اساليب الادارة .

## 2. دراسة انشراح احمد شريف عثمان، 2001م

تناول الباحث دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشركة سكر كنانة المحدودة بغرض تحديد مدى فاعليته وتحقيقه لاهداف المنشأة وبالتالي تحديد امكانية تعزيز نقاط القوة فى النظام المتبع والاشارة لمواضع الضعف لتلافيها ومعالجتها مستقبلاً، وخلص الباحث الى النتائج التالية:

1/ درجة فعالية تأثير نظام الرقابة الداخلية تعتمد بالدرجة الاولى على الالتزام بتطبيق المقومات الأساسية المتعارف عليها مهنيًا .

2/ عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالمنشأة يؤدي الى الحد من قدرة المنشأة على القيام بمسؤولياتها فى تحقيق سلامة الاعمال .

3/ من الضروري أن يكون نظام الرقابة الداخلية نظاماً متكاملًا ومنسجمًا مع المتطلبات المهنية المتعارف عليها .

**وقام الباحث بتقديم التوصيات التالية :**

1/ ضرورة مراجعة اجراءات الرقابة الداخلية بصورة سنوية لضمان مواكبتها وتأديتها للغرض المنشود .

2/ وضع نظام محاسبى يستند للأسس العلمية والعملية وذلك لتفعيل دوره فى تقوية أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة.

3/ العمل على تفعيل دور ادارة المراجعة الداخلية بالمنشأة مع مدها بالكوادر المؤهلة علمياً وعملياً مع تبعيته لأعلى سلطة بالمنشأة لتلعب دورها فى تقوية أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة .

<sup>1</sup> . محاسن عبد العزيز، التدقيق والرقابة الداخلية فى المصارف ودورها فى اكتشاف وتصحيح الاخطاء والمخالفات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م)

<sup>2</sup> . انشراح احمد شريف عثمان، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م)

### 3. دراسة، رقية عامر عبد المجيد، 2002م

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود قوانين مطبقة ومحددة تنظم مهنة المراجعة في السودان بالإضافة الى عدم التزام المراجعين بقواعد السلوك المهني مما نتج عنه كثير من المخالفات التي تؤثر على نتائج العمليات المالية وتظهرها بصورة غير حقيقية لا تتوفر فيها الصدق والصحة وهي بذلك لا تعبر عن حقيقة المركز المالي للمنشأة .

هدفت الدراسة الى توضيح الاثر من عدم اتباع قواعد واداب سلوك المهنة على مصداقية وعدالة التقارير المالية التي تقدمها الشركات المحدودة . استخدم الباحث لاغراض هذا البحث المنهج الاستنباطي، الاستقراي، التاريخي، والوصفي التحليلي .

#### عمل الباحث على اختبار الفروض التالية :

- 1/ عدم وجود قوانين مطبقة تنظم مهنة المراجعة وهي السبب الرئيسي في عدم التزام المراجعين بقواعد السلوك المهني .
  - 2/ موثوقية المعلومات تعتمد على حياد المراجع واستقلاله .
- توصلت الدراسة الى ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وان يشرف عليها مجلس المحاسبين القانونيين، هنالك نص بقانون ديوان المراجعة العامة على الاشراف بالتنسيق على مهنة المراجعة، تبين وجود ضعف وعدم اتساق بين نصوص القوانين المختلفة المتبعة، اخفاق بعض المراجعين في استيعاب المستجدات حول مهنتهم، المخالفات ناتجة عن عدم الالتزام بقواعد السلوك المهني، عدم اهتمام بعض المراجعين بمسؤولياتهم وواجباتهم نحو كل من زملائهم وعملائهم، عدم التفات المراجعين في السودان الى المراجعة بواسطة الحاسوب، عدم الالمام باهمية الالتزام بقواعد السلوك المهني ودورها الاقتصادي والمهني .
- من أهم توصيات الدراسة لا بد من وجود معايير سودانية تنظم قواعد السلوك المهني للمراجعة تراعى فيه الظروف الاقتصادية والبيئية السودانية وتشريعاتها، الاهتمام بالمراجعة والمحاسبة الاجتماعية والبيئية، وجود جهة رسمية تشرف على تطبيق قواعد السلوك المهني وتكوين جهاز فني من مسجل الشركات ومجلس المحاسبين القانونيين وديوان المراجعة العامة، الاهتمام بتطوير مهنة المراجعة واستخدام الحاسوب، محافظة كل المراجعين على مسؤولياتهم تجاه زملائهم في المهنة، احترام القوانين من قبل المراجعين وضرورة الالتزام الصارم بتطبيق قواعد واداب سلوك مهنة المراجعة والعقوبات الصارمة لكل من يخالف هذه القواعد مهنيًا وجنائياً، التأهيل الجيد للمراجعين بالدورات التدريبية، واوصت الدراسة باجراء دراسات اخرى في ذات الموضوع لاستكمال بعض جوانبه

### 4. دراسة، أكرم ابراهيم عطية، 2003م

تناول الباحث في اطروحته تقييم مناهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي من خلال دراسة وتحليل خصائص النظام الرقابي الفعال، ووسائل تطبيقه لمعرفة مي انطباق هذه الخصائص على عناصر النظام الرقابي الفلسطيني واستخلاص اهم المؤشرات الرقابية الواجب تضمينها لنظام الرقابة المالية في فلسطين وخلص الباحث الى النتائج التالية:

- 1/ ضعف كفاءة وفاعلية العمل الرقابي وعد تطبيق الضوابط الرقابية نتيجة لوجود العديد من المعوقات المؤثرة جداً عليه .
- 2/ ضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية في مؤسسات السلطة الفلسطينية للعدي من الاسباب المرتبطة بالقيادات العليا.

3 . رقية عامر عبد المجيد، **تقويم عمليات المراجعة في السودان من خلال تطبيق معيار السلوك المهني**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، (2002م)

4 . اكرم ابراهيم عطية، **تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي**، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الجزيرة، كلية الدراسات العليا، (2003 م)

#### وقام الباحث بتقديم التوصيات التالية :

- 1/ ضرورة ايجاد نظام فعال للرقابة الداخلية يركز على توزيع السلطات والمسؤوليات وفق هياكل تنظيمية واضحة ومعتمدة .
- 2/ التقييم الدورى لأداء الموظفين الحكوميين وفق أسس ومعايير واضحة ومكتوبة .
5. دراسة، حسن عبدالرحمن عبدالله، 2004م5

تناول الباحث فى أطروحته مشاكل المراجعة الداخلية فى بنك السودان وتمثلت مشكلة الدراسة فى أن المراجعة الداخلية فى بنك السودان تعاني من بعض المشاكل التى تقعداها عن أداء دورها وفقاً للأساليب العلمية . وهدفت الدراسة الى دراسة مشاكل المراجعة الداخلية ببنك السودان بهدف ايجاد الحلول التى تساعد بنك السودان على معالجة أوجه القصور فى المراجعة الداخلية وفقاً للأساليب العلمية وخلص الباحث الى النتائج التالية :

- 1/ هنالك مشاكل تقعد المراجعة الداخلية عن أداء دورها وفقاً للأسس العلمية .
- 2/ الاسلوب المتبع فى مراجعة الفروع لا يحقق الاهداف الرئيسية للمراجعة الداخلية .
- 3/ تقارير المراجعة الداخلية مقصورة على الجوانب المحاسبية بشكل كبير ولا تتناول الجوانب الاخرى الا نادراً.

#### وقام الباحث بتقديم التوصيات الآتية :

- 1/ زيادة وتكثيف الدورات التدريبية سواء داخلياً او خارجياً مع الاهتمام بان تكون الدورات فى صميم العمل اى ضمن تدقيق ومراجعة الحسابات .
- 2/ استحداث وظائف مالية لاستقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة تأهيل علمى ولها خبرات طويلة فى مجال ادارة الحسابات من أجل تطوير وترقية الاداء .
- 3/ ضرورة سعى المراجعة الداخلية والخارجية على حد سواء من اجل تحقيق هدف اساسى لكل منهما يتمثل فى التأكد من وجود نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية ووجود نظام محاسبى سليم .

#### 6. دراسة، محمد صالح على خليفة، 2004م6

استعرض الباحث فى اطروحته مشكلة ضعف المراجعة الداخلية وهل هى ناتج من عدم لوائح تنظم عملية المراجعة الداخلية ام الكوادر البشرية غير مؤهلة لأداء عملية المراجعة، ان هناك إغفال تام للوائح الموجودة وهدفت الى معرفة وتقييم أنظمة المراجعة الداخلية وكيفية الاعتماد عليها، وخلص الباحث الى النتائج الآتية :

- 1/ ليس هناك معيار محدد الختبار ضباط لفرع المراجعة الداخلية .
- 2/ هنالك قصور فى اللوائح المنظمة للعمل إذ أنها لا تتضمن مايجد من امور .

#### وقام الباحث بتقديم التوصيات الآتية :

- 1/ يجب توفير ما يعين على الاداء الافضل للكوادر البشرية المدربة .
- 2/ تخصيص ميزانيات .

<sup>5</sup> . حسن عبدالرحمن عبدالله، المراجعة الداخلية وأثرها فى تقويم الأداء، (امدرمان: جامعة امدرمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)

<sup>6</sup> . محمد صالح على خليفة، المراجعة الداخلية ودورها فى الرقابة على الإيرادات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)

3/ تخفيض فترة التقارير الدورية من شهرية الى نصف شهرية على الرغم من ان هذا يرهق المراجعين الا أنه يضمن سلامة أداء الاقسام ويقلل من احتمال الغش .

#### 7. دراسة عبد الوهاب الجعلي، 2010م<sup>(7)</sup>

هدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة دور حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في الأسواق المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال التعرف على مبادئ حوكمة الشركات، وبيان دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في أسواق الأوراق المالية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية. استمدت الدراسة أهميتها من خلال وقوفها على تطبيق حوكمة الشركات وتصوير الممارسة المحاسبية ومهنة المراجعة من خلال الإفصاح المحاسبي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهذا يؤدي إلى اطمئنان المستثمرين من حصولهم على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في الأسواق المالية . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت استمارة الإستبانة. أوصت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح. وتتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من المعلومات المحاسبية للشركات التي لا تطبق حوكمة الشركات، وأن الإفصاح المحاسبي الحالي للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافي لتطبيق حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بوضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات في السودان يتفق مع البيئة السودانية ويحقق الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات، وضرورة تعديل قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية ليواكب قواعد وآليات حوكمة الشركات، وضرورة مشاركة المؤسسات التعليمية في السودان في إدخال واستحداث ما يستجد من توجهات وفلسفات في عالم الأعمال في المناهج الدراسية.

#### 8. دراسة وليد محمد نور، 2011م<sup>(8)</sup>

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية والمراجع الخارجي من خلال الربط بين الاتجاه الحديث للمعلومات المحاسبية المتمثلة في جودة المعلومات . تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية في تقويم نظام الرقابة الداخلية وتأثيرها على عمل المراجع الخارجي . برزت أهمية الدراسة في كيفية الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال إنتاج المعلومات المحاسبية واستخدامها في تقويم نظام الرقابة الداخلية وأثر ذلك على عمل المراجع الخارجي. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي، الوصفي ومنهج تحليل المحتوى . خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة منها، جودة نظام الرقابة الداخلية يساهم في موثوقية وملائمة البيانات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ووجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد المراجع الخارجي في عمله . أوصت الدراسة بتوصيات مهمة منها، ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي المستقل لمواكبة التطورات الحديثة، ضرورة تبني معايير خاصة لتقييم جودة الرقابة الداخلية في المنشآت السودانية.

(7) عبد الوهاب موسى الجعلي محمد، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2010م).

(8) وليد عبد الله محمد نور، الاتجاهات الحديثة للمعلومات المحاسبية ودورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على عمل المراجع الخارجي، (ام درمان: جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2011م) .

## نبذة تعريفية لوزارة المالية

### رسالة ومهام واختصاصات وزارة المالية والاقتصاد الوطنى

#### (1) رسالة الوزارة :

ابتكار انماط مستحدثة ومتطورة من الاداء فى مجالات ادارة المال العام والاقتصاد القومى عن طريق خلق بيئة صالحة للعمل ومجتمع ذو تفاعل تام مع وبين عناصره المختلفة متمثلة فى الاجهزة الاخرى الحكومية وغير الحكومية والمواطنين والافراد داخل وخارج القطر تكريساً للبدل والعطاء وتحقيقاً للاهداف الاقتصادية والاجتماعية بصورة تجعل السودان يتبوأ مركزاً مرموقاً ومتقدماً بين الشعوب والدول .<sup>9</sup>

#### (2) الهدف العام :

تنمية وتطوير الموارد الداخلية واستحداث موارد اخرى من خلا استنباط اليات تمكن من زيادة الموارد الداخلية وتوظيفها بكفاءة عالية والعمل على جذب الموارد الخارجية وتوجيهها لعملية الانتاج لتحقيق معدلات نمو عالية فى الناتج المحلى الاجمالى والوصول الى الاهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة .

#### (3) المهام والاختصاصات :

حددت اختصاصات وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بموجب المرسوم الجمهورى رقم 12 لسنة 2001م على النحو التالى :

#### (أ) اختصاصات عامة :

أولاً : تطوير قدرات البلاد الاقتصادية والسعى لدفع السودان الى طليعة الدول النامية .

ثانياً : تحرير الاقتصاد الوطنى من القيود ومن التحكم الادارى للدولة وتحقيق المنافسة الحرة فى النشاط الاقتصادى

ثالثاً : احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة .

رابعاً : توظيف موارد البلاد الاقتصادية بما يحقق الرفاهية والحياة الكريمة للمواطنين .

خامساً : رصد سلع الامن الغذائى وتامين المخزون الاستراتيجى .

#### (ب) فى مجال ادارة الاقتصاد القومى وبرامج التنمية :

أولاً : وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالادارة المالية والاقتصادية وبرامج التنمية.

ثانياً : ادخال الأساليب والمناهج العلمية الحديثة لترشيد الأداء وتجويد الادارة المالية والاقتصادية.

ثالثاً : قيادة العملية التنموية بالبلاد.

(<sup>9</sup>) منشورات وزارة المالية، مرشد الوزارة، (الخرطوم: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، 2007م)، ص ص 1-118

رابعاً : متابعة الأداء الاقتصادي علي ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية وتصحيح مسارها علي أساس الأهداف الاستراتيجية المرهلية.

#### (ج) في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي:

أولاً : أحداث التنسيق والتكامل بين الإدارة المالية والإدارة الاقتصادية والتخطيط الأنمائي وأحداث الأتساق والأجراءات التنفيذية.

ثانياً : أتباع الوسائل والمناهج والأطر المؤسسية بالتنسيق وتكامل الخطط والبرامج التنموية علي المستويات الأتحادية والولائية والمحلية والقطاعية لخدمة الأهداف القومية.

ثالثاً : أنتهاج النظم الفاعلة لعمليات المتابعة والتحليل والتقييم للبرامج والخطط الأتحادية والولائية وأبراز التقييم المقارن والنتائج وأبراز الأيجابيات والسلبيات ومواقع الخلل في التقارير الدورية علي أساس المعايير والمؤشرات الاقتصادية والأجتماعية.

#### (د) في مجال الإدارة المالية:

أولاً : وضع وتنفيذ الأستراتيجيات والسياسات المالية والأنمائية والنقدية وفق إدارة مالية مرشدة.

ثانياً : أذخال الأساليب والأدوات الحديثة في نظم أعداد وأدارة الموازنة العامة.

ثالثاً : وضع المعايير والضوابط اللازمة لتأمين وتأكيد حسن أستخدام الموارد.

رابعاً : أستحداث سياسات ووسائل وسبل تحسين وتنويع مصادر الأيرادات العامة وتحسين كفاءة التحصيل.

خامساً : العمل علي أحداث التوازن المالي بزيادة الأيرادات وترشيد الصرف العام.

#### (هـ) في مجال الرقابة المالية والمحاسبية:

أولاً : وضع السياسات وأحكام التكوين المؤسسي لجهاز الرقابة المالية والمحاسبية وأقتراح مشروعات القوانين ووضع اللوائح والضوابط اللازمة لتأمين وتحقيق الولاية علي المال العام.

ثانياً : دعم وتفعيل الجهاز المحاسبي للتمكين من أعداد وقفل كل الحسابات الختامية سنوياً في موعدها وتفعيل المراجعة العامة وتأكيد ضبط الأصول العامة والموارد في سجلات منتظمة بأستخدام الأساليب الحديثة.

ثالثاً : تنمية وتطوير القدرات والأمكانيات المحاسبية والمراجعة الداخلية.

#### (و) في مجال التعاون المالي والاقتصادي الخارجي:

أولاً : وضع أستراتيجيات وسياسات ومعايير الأقتراض.

ثانياً : الموافقة النهائية علي أتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي للوزارات والولايات والهيئات.

ثالثاً : وضع الاستراتيجية والأسس والنظم لأدارة الديون الخارجية ومتابعة تنفيذها بما يخفف من أعباء والتزامات وسداد الديون.

رابعاً : رفع كفاءة وقدرة التعامل الاقتصادي الخارجي في مجالات مهارات التفاوض والأدارة والتنفيذ.

خامساً : تمثيل السودان في الأتماعات السنوية للمؤسسات المالية والأقتصادية الدولية والأقليمية.

(ز) أي مهام أخرى يكلف بها مجلس الوزراء .

#### (4) الوحدات الرئيسية التابعة للوزارة:

- رئاسة وزارة المالية والأقتصاد الوطني .
- ديوان الضرايب .
- الأدارة العامة لشرطة الجمارك ورسوم الأنتاج .
- جهاز المخزون الأستراتيجي .
- الهيئة العامة للأشراف والرقابة علي أعمال التأمين .
- ديوان الحسابات .
- الأدارة العامة للمراجعة الداخلية .

#### (5) الوحدات التي يوجه سياستها السيد /الوزير:

- اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام .
- شركة مطابع السودان للعملة .
- سوق الخرطوم للأوراق المالية .

#### (6) المسؤولون الرئيسيون بالوزارة:

#### السيد/ الوزير:

- هو المسؤول الأعلى في الوزارة وعضو مجلس الوزراء وهو المسؤول أمام رئيس الجمهورية ومجلس السادة الوزراء والمجلس الوطني .

#### السادة / وزراء الدولة:

- يعاونون السيد/الوزير في أداء مهامه خاصة تلك التي يفوضها لكل منهم وينوب أحدهم السيد/الوزير في حالة غيابه .

#### السادة / المستشارون:

- مستشارون للسيد/الوزير في المجالات التالية:
- السياسات الاقتصادية الكلية .
- الموازنة .

- الصكوك.

#### السيد / وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني:

- المسؤول الأول عن أداء رئاسة وزارة المالية والاقتصاد الوطني لدى السيد/الوزير ومقرر القطاع الاقتصادي بمجلس الوزراء ورئيس اللجنة الفنية للقطاع الاقتصادي.

#### مرشد الإدارة العامة للمالية والموازنة

#### الأهداف:

تهدف الإدارة العامة للموازنة الي تنمية وتوظيف الموارد لتحقيق أهداف الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال البرامج والخطط المرتكزة علي فلسفة الدولة ومنهجيتها ،وهي بالتالي تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- توسيع وتنوع الأوعية الأيرادية لتحقيق الربط المجاز وأنفاق الموارد المعتمدة للوحدات الإنتاجية والخدمية وفقا للقوانين السائدة بالكيفية التي تمكنها من أداء مهامها وتحقيق أهدافها وضمان ولاية وزارة المالية والاقتصاد الوطني علي المال العام.
- احكام الرقابة على انفاق الموارد وتوجيهها والتأكد من استغلالها الاستغلال الامثل .
- الأعداد والتنسيق لضمان وضع الموازنة العامة للدولة بصورة تعكس الأهداف الكلية للأقتصاد القومي .
- العمل علي إيجاد وسائل أيجابية تساعد علي التنفيذ والتحليل لتقييم الأداء ومتابعة تنفيذ الموازنة وفقا للقوانين واللوائح والقرارات الوزارية المالية من واقع مستندات الصرف.
- إجراء الدراسات اللازمة لحجم المساهمة الأتحادية في الصندوق القومي لدعم الولايات ورصد الدعم الأتحادي في الموازنة العامة للدولة.
- طلب الموازنات المصدقة من الولايات لأجراء الفحص والتحليل ومتابعة تنفيذ تخصيص الموارد المالية الموجهة للولايات.

#### المهام والاختصاصات :

- الرقابة المالية للتحقق من صحة وعدالة البيانات المالية.
- مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث صحة القيود والأرصدة والمستندات المؤيدة الكافية وأدلة الأثبات الرقابية الأخرى الي جانب مراجعة مدي الألتزام بالقوانين واللوائح.
- أنفاذ الرقابة للأداء بغرض الأطمئنان علي حسن أستغلال موارد الدولة البشرية والمادية والفنية في أطار الخطط والموازنات والأهداف المراد تحقيقها.
- التحقق من الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة للوزارة.
- التحقق من أحقية المطلوبات علي الوزارة.
- التحقق من أيداع جميع مقبوضات الوحدة وصحة رصدها وتسجيلها وتأمين حفظها وسلامتها.
- التحقق من ملاءمة الأنفاق علي الأوجه المخصصة له وفق القوانين واللوائح والموازنات المعمول بها.
- مراجعة حسابات الأستثمار والحسابات ذات الطبيعة الأستثمارية الأخرى للتأكد من صحتها ومدي الألتزام بسياسات وقوانين ولوائح الخدمة.

**الأجراءات التنفيذية وضوابط العمل:**

- العمل يدخل الإدارة عن طريق المدير ويوزع للمراجعين للتدقيق.
- التعامل مع الوحدة الحسابية بالسيركي سواء نقداً أو شيكات.
- المراجع الذي يقوم بالمراجعة يوقع بالختم علي المراجعة

**جدول رقم (1) يوضح الاجراءات التنفيذية وضوابط العمل**

نوع العمل	المستندات المطلوبة	الاجراءات المطلوبة لتنفيذ العمل	مراحل انجاز العمل	المدة الزمنية
التصديقات الواردة للوحدة الحسابية (التسيير والفصل الاول). التصديقات الصادرة من الادارة العامة للمالية والموازنة .	- التصديق الوارد - التصديق الصادر	- التأكد من سلامة التصديق والمبالغ. - مراجعة الأعمادات بالموازنة.	ثلاثة مراحل: - سابقة قبل تنفيذ العمل. - مصاحبة لتنفيذ العمل. - لاحقة بعد تنفيذ العمل.	فورياً
مراجعة المخازن	- كل مستندات الصرف والأضافة. - البضاعة الموجودة حال المراجعة.	الجرد المفاجئ بدون أخطار.	- أيقاف الصرف. - البدء في الجرد فوراً.	شهرياً
مراجعة الخزينة	- النقدية الموجودة بالخزينة. - الأذونات التي لم تصرف. - أستحقاق العاملين الذين لم يتم الصرف لهم لحظة الجرد.	الجرد مفاجئ لدون أخطار.	- أيقاف الصرف. - البدء في الجرد.	شهرياً
الحساب الشهري	- كل دفاتر رصيد الفصل الأول والثاني. - دفتر رصيد. - العهد (أفراد وإجمالي) - الأمانات (أفراد وإجمالي)	- دفتر رصيد - دفتر إجمالي		شهرياً

المصدر: منشورات وزارة المالية، مرشد الوزارة، (الخرطوم: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2007م)، ص ص 107-108

#### الاتصالات:

الأستفادة من نظام الأنترنت الداخلي للوزارة (portal system) لوضع تقارير الإدارة في ملفات إلكترونية يمكن الأطلاع عليها وتبادل المعلومات والتقارير الصادرة من الإدارات الأخرى في الوزارة عبر البريد الإلكتروني.

#### داخل الوزارة:

- التعامل مباشرة مع السيد/الوكيل والإدارات والوحدات التالية:
- الإدارة العامة للمالية والموازنة.
- الإدارة العامة للشؤون الإدارية والخدمات.
- الإدارة العامة للهيئات العامة والشركات الحكومية.
- إدارة التدفقات النقدية والدفوعات.
- ديوان الحسابات.
- وحدة الحصر والتصرف في الأصول الحكومية.
- أكاديمية الدراسات المالية والأقتصادية.
- مركز تقنية المعلومات.
- إدارة الشراء والتعاقد.
- وحدة العون الفني للدراسات والتدريب .
- التصرف في مرافق القطاع العام.

#### تحليل ومناقشة الفرضيات

#### مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية، تم اختيار عينة ميسرة للباحث من 60 مفردة من ذوي الاختصاص.

#### الاستبيانات الموزعة والمستلمة لمجتمع الدراسة :

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا الدراسة هي الاستبيان، فقد تم توزيع على مجتمع الدراسة من العاملين بوزارة التعليم العالي والدراسة العلمي السودان، الجدول رقم (2) يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة للمجتمع.

## جدول رقم (2)

### الاستبيانات المستلمة

النسبة المئوية	الاستبيان المستلم	الاستبيان الموزع	عينة الدراسة
100%	60	60	وزارة المالية الاقتصاد الوطني الاتحادية
100%	60	60	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يوضح الجدول رقم (2) عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 100% وهذا يدل على أن جميع الاستبيانات التي وزعت تم استلامها بالكامل، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج لمجتمع الدراسة المعني.

### الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هو اختبار (كا2(س)) Chi-Square Test عند مستوى معنوية (Significant) 5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية. يقوم الاختبار على أساس أنه إذا كانت قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبيانات عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع (كا2(س)) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أقل من 5%) عندئذ يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً، إما إذا كانت قيمة (كا2(س)) المحسوبة من الاستبيانات عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أقل من قيمتها في جدول توزيع (كا2(س)) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أكثر من 5%) عندئذ يقبل فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيحاً.

### تصميم استمارة الدراسة

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة اثر اخلاقيات مهنة المحاسبة في اداء المراجع الداخلي في مؤسسات الدولة، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

ولقد اتبع الباحث خلال عملية بناء اداة الدراسة الخطوات التالية:

1. الرجوع الى الادبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
  2. الاستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين كحكّمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار احكامهم على الاداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فروض الدراسة وفي ضوء ملاحظاتهم تم ما يلي:
    - حذف الفقرات التي اقترح حذفها
    - تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها.
    - وقد حاول الباحث في صياغة أسئلة الاستبانة ومراعاة الحيادية الممكنة والمستويات الثقافية للمستقصى منهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها او يلتبس معناها متجنباً الاسئلة المخرجة.
- وبناءً على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتقى بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم اعداد الاستبانة في صورتها النهائية .

#### الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

#### اولاً" اختبار درجة مصداقية البيانات:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الإختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلى بين الاجابات على الاسئلة تم احتساب معامل المصدقية ألفا كرنباخ ( Alpha- cronbach ) وتعتبر القيمة المقبولة احصائياً" لمعامل ألفا كرنباخ 60% . وقد تم اجراء اختبار المصدقية على اجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على الأسئلة الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$r \times 2$$

معامل الثبات = -

$$r + 1$$

أما الصدق فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة.

وقد بلغ معامل الثبات في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان (0.687) فيما بلغ معامل الصدق (0.829)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة الكبيرة في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق اهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

#### ثانياً الاساليب الاحصائية الوصفية

تم استخدام الاساليب الاحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعة وقد تضمنت الاساليب التوزيع التكرارى لاجابات الوحدات المبحوثة .

#### ثالثاً الوسيط

تم استخدام مقياس الوسيط ليعكس متوسط اجابات عبارات الدراسة حيث تم اعطاء الأوزان من المتقائل إلى المتشائم.

#### رابعاً استخدام اختبار ( كاي تربيع )

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الاحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه اذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل ( فرض الدراسة ) صحيحاً . اما اذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض) الدراسة غير صحيح.

### تحليل بيانات الدراسة الميدانية

يهدف الباحث من تحليل البيانات الأساسية التمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة ومن ثم يقدم الباحث احصائياً "وصفياً" للبيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة . وقد قام الباحث بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح اهم المميزات الأساسية للعينة وقد استخدم التوزيع التكراري لتوضيح عدد المشاهدين للقيمة الواحدة داخل المتغير في شكل ارقام ونسب مئوية.

وفيما يلي التوزيع التكراري لاجابات الوحدات المبحوثة لجميع محاور الاستبانة:

**الجزء الأول:** الوصف الإحصائي للبيانات الشخصية.

**الجزء الثاني:** حساب التكرارات والتكرارات النسبية للفروض الفرعية التي تشملها فروض الدراسة الرئيسية.

**الجزء الثالث:** اختبارات الفروض الرئيسية للبحث

**أولاً: الوصف الإحصائي للبيانات الشخصية:**

تتناول الدراسة في هذه الجزء من التحليل تحليل البيانات الشخصية وذلك لقياس درجة التجانس و التباين لعينة الدراسة وذلك لضمان تمثيلها للمجتمع، وكذلك يهدف لمعرفة الترابط بين البيانات الشخصية المتمثلة في (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الميلاد، المؤهل العلمي، الخبرة).

**1/ توزيع المبحوثين حسب العمر**

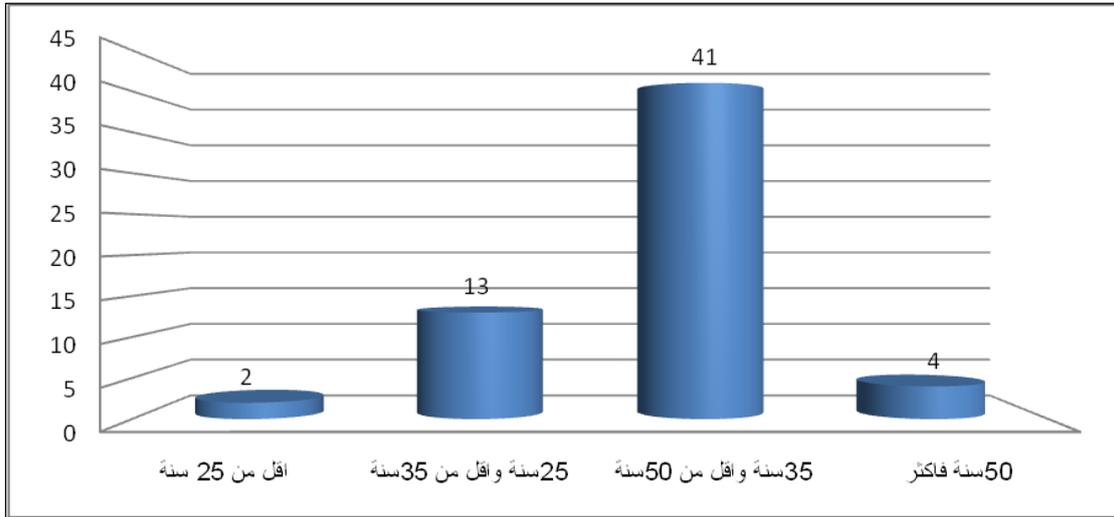
سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (3) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير. جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد وعينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 25 سنة	2	3.3
25 سنة و اقل من 35 سنة	13	21.7
35 سنة و اقل من 50 سنة	41	68.3
50 سنة فاكثر	4	6.7
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

### شكل رقم (1)

#### التوزيع التكراري حسب العمر



المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) ان اغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (35 سنة – 50 سنة) حسب اراء (41) فرداً، تلتها الأفراد من الفئة العمرية (25 سنة – 35 سنة) حسب اراء (13) فرداً، تلتها الأفراد من الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) حسب اراء (4) أفراد، واخيراً تلتها الأفراد من الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) حسب اراء فردين .

#### 2/ توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة:

سئل المستقصى منهم عن سنوات الخبرة، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول(4) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير .

#### جدول رقم (4)

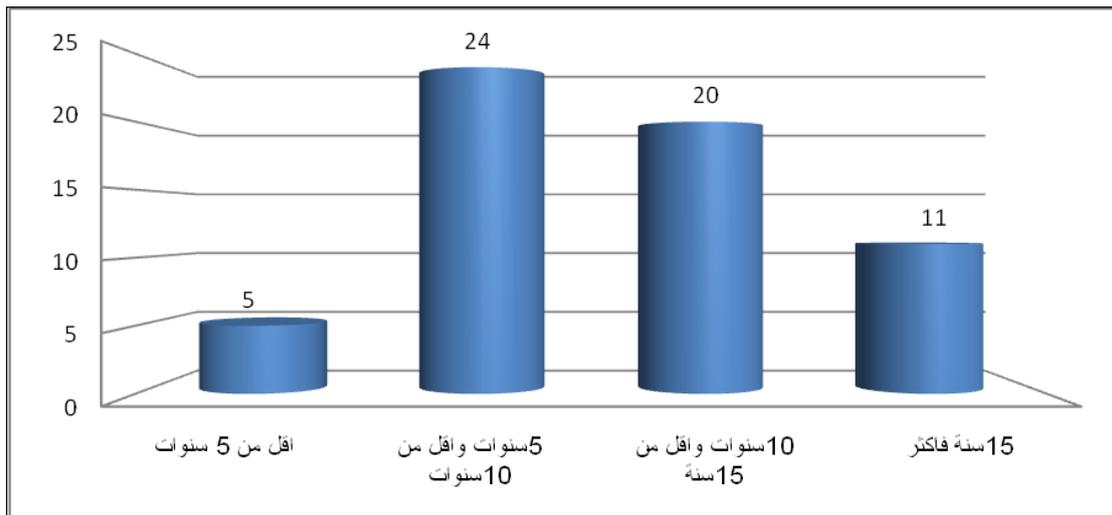
التوزيع التكراري لافراد وعينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	5	8.3
5سنوات و اقل من 10سنوات	24	40.0
10سنوات و اقل من 15سنة	20	33.3
15سنة فاكثر	11	18.3
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

#### شكل رقم (2)

التوزيع التكراري حسب سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) ان اغلب أفراد العينة من لديهم خبرة (5سنوات و اقل من 10سنوات) حسب اراء (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين لديهم خبرة (10سنوات و اقل من 15 سنة) حسب اراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين لديهم خبرة (15 سنة فاكتر) حسب اراء (11) فرداً، واخيراً تلتها الأفراد الذين لديهم خبرة (اقل من 5 سنوات) حسب اراء (5) أفراد.

### 3/ توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي:

سئل المستقصى منهم عن التخصص العلمي، وقد حددت لهم (7) خيارات. الجدول(5) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

### جدول رقم (5)

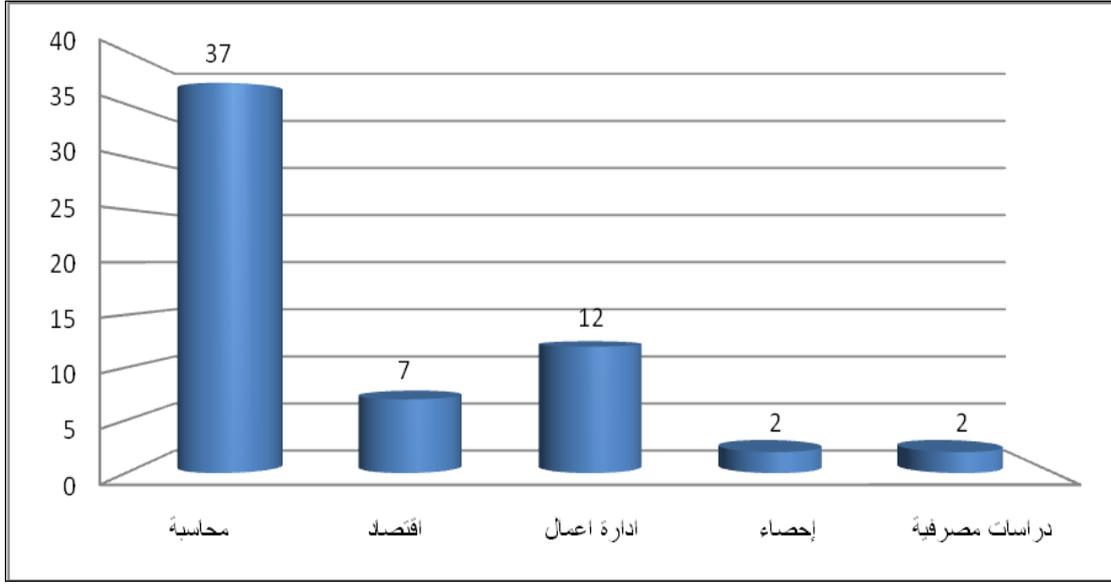
التوزيع التكراري لأفراد وعينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
61.7	37	محاسبة
11.7	7	اقتصاد
20.0	12	ادارة اعمال
3.3	2	إحصاء
3.3	2	دراسات مصرفية
%100	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

### شكل رقم (3)

#### التوزيع التكراري حسب التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) ان اغلب أفراد العينة متخصصون في المحاسبة حسب اراء (37) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في إدارة الأعمال حسب اراء (12) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الاقتصاد حسب اراء (7) أفراد، واخيراً تلتها فئة الأفراد المتخصصون في الاحصاء والدراسات المصرفية حسب اراء فريدين لكليهما.

#### 4/ توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي:

سئل المستقصى منهم عن المؤهل العلمي، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (6) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

### جدول رقم (6)

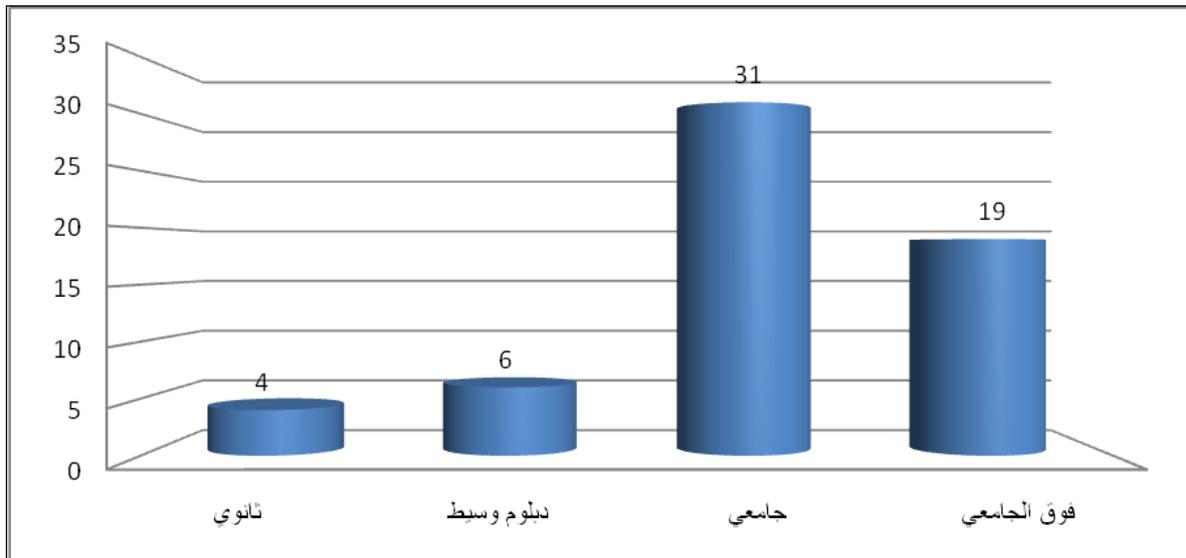
#### التوزيع التكراري لأفراد وعينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	4	6.7
دبلوم وسيط	6	10.0
جامعي	31	51.7
فوق الجامعي	19	31.7
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

### شكل رقم (4)

#### التوزيع التكراري حسب المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول أعلاه ان اغلب أفراد العينة من حملة المؤهل الجامعي حسب اراء (31) فرداً، تلتها الأفراد من حملة المؤهل فوق الجامعي حسب اراء (19) فرداً، تلتها الأفراد من حملة المؤهل الدبلوم الوسيط حسب اراء (6) أفراد، واخيراً تلتها الأفراد من حملة المؤهل الثانوي حسب اراء (4) أفراد.

#### 5/ توزيع المبحوثين حسب الوظيفة:

سئل المستقصى منهم عن الوظيفة، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (7) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير .

#### جدول رقم (7)

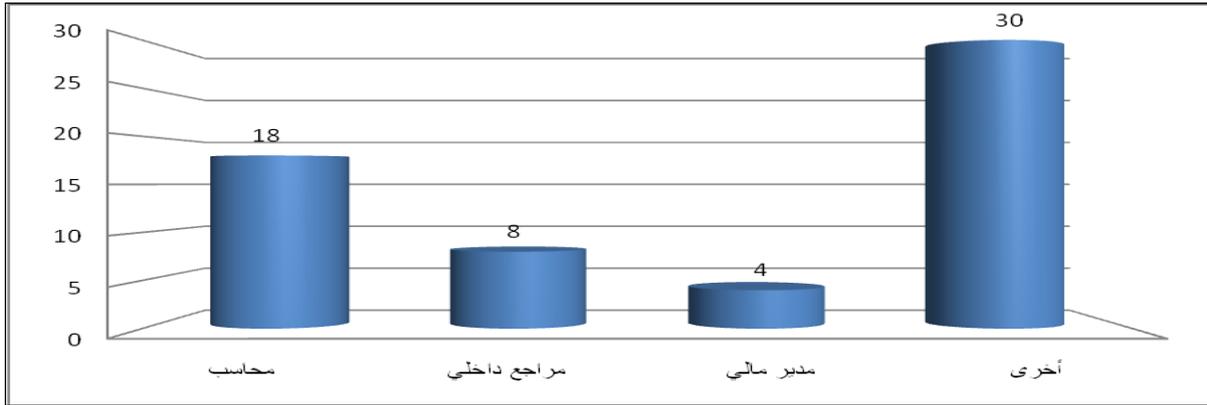
#### التوزيع التكراري لأفراد وعينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	18	30.0
مراجع داخلي	8	13.3
مدير مالي	4	6.7
أخرى	30	50.0
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

### شكل رقم (5)

#### التوزيع التكراري حسب الدرجة الوظيفية



المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (7) والشكل رقم (5) ان اغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة أخرى حسب اراء (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة محاسب حسب اراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي حسب اراء (8) أفراد، واخيراً تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير مالي حسب اراء (4) أفراد.

#### ثانياً: التكرارات والتكرارات النسبية للفروض الفرعية.

تستخدم التكرارات والتكرارات النسبية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات والتكرارات النسبية للأسئلة الأساسية للاستبيان.

العبارة الاولى التي تنص على: توافر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد

**جدول رقم (8) التوزيع التكرارى لأراء عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى**

النسبة %	التكرار	الإجابة
70.0	42	موافق بشدة
21.7	13	موافق
3.3	2	محايد
5.0	3	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (8) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب اراء (42) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب اراء (13) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب اراء (3) أفراد، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب اراء (13) فرداً.

**العبارة الثانية التي تنص على: تغيير مواقع الموظفين من وقت لآخر يقلل من حدوث الاخطاء المحاسبية**
**جدول رقم (9) التوزيع التكرارى لأراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية**

النسبة %	التكرار	الإجابة
35.0	21	موافق بشدة
31.7	19	موافق
16.7	10	محايد
15.0	9	غير موافق
1.7	1	غير موافق ابدأ
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (9) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (21) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (19) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (10) أفراد، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب آراء (9) أفراد، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة أبداً حسب آراء فرد واحد.

**العبارة الثالثة التي تنص على: تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية**

جدول رقم (10) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة

النسبة %	التكرار	الإجابة
80.0	48	موافق بشدة
20.0	12	موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (10) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (48) فرداً، وإخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (12) فرداً.

**العبارة الرابعة التي تنص على: اتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي**

جدول رقم (11) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة

النسبة %	التكرار	الإجابة
78.3	47	موافق بشدة
18.3	11	موافق
3.3	2	محايد
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (11) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (47) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (11) فرداً، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء فردين.

العبارة الخامسة التي تنص على: توافر ادارة عليا كفؤة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي

جدول رقم (12) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة

النسبة %	التكرار	الإجابة
65.0	39	موافق بشدة
30.0	18	موافق
5.0	3	محايد
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (12) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (39) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (18) فرداً، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (3) أفراد.

العبارة السادسة التي تنص على: اتباع معايير متعارف عليها يسهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة

جدول رقم (13) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة

النسبة %	التكرار	الإجابة
55.0	33	موافق بشدة
40.0	24	موافق
3.3	2	محايد
1.7	1	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (13) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (33) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (24) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء فردين، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب آراء فرد واحد.

العبارة السابعة التي تنص على: تعزيز القيود المحاسبية بادلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز

جدول رقم (14) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة

النسبة %	التكرار	الإجابة
58.3	35	موافق بشدة
35.0	21	موافق
6.7	4	محايد
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (14) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (35) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (21) فرداً، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (4) أفراد.

العبارة الثامنة التي تنص على: توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة

جدول رقم (15) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة

النسبة %	التكرار	الإجابة
65.0	39	موافق بشدة
31.7	19	موافق
3.3	2	محايد
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (15) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (39) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (19) فرداً، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء فردين العبارة التاسعة التي تنص على: وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية

جدول رقم (16) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة

النسبة %	التكرار	الإجابة
53.3	32	موافق بشدة
40.0	24	موافق
5.0	3	محايد
1.7	1	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (16) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (32) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (24) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (3) أفراد، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب آراء فرد واحد.

العبارة العاشرة التي تنص على: تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية

جدول رقم (17) التوزيع التكرارى لأراء عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة

النسبة %	التكرار	الإجابة
45.0	27	موافق بشدة
33.3	20	موافق
10.0	6	محايد
11.7	7	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (17) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب أراء (27) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (20) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب أراء (7) أفراد، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحيد حسب أراء (6) أفراد

العبارة الحادية عشر التي تنص على: رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة

جدول رقم (18) التوزيع التكرارى لأراء عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر

النسبة %	التكرار	الإجابة
60.0	36	موافق بشدة
33.3	20	موافق
3.3	2	محايد
3.3	2	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة 2013م

يتضح من الجدول رقم (18) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (36) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (20) فرداً، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد وغير الموافقة حسب آراء فردين لكليهما. العبارة الثانية عشر التي تنص على: وجود نظام للرقابة الداخلية على النظام المحاسبي المحوسب يساعد كثيراً في عمل المراجع الداخلي

جدول رقم (19) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر

الإجابة	التكرار	النسبة %
موافق بشدة	33	55.0
موافق	22	36.7
محايد	5	8.3
الجملة	60	%100

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (19) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (33) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (22) فرداً، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (5) أفراد.

العبارة الثالثة عشر التي تنص على: وجود مشرف ذو خبرة عالية على العمليات المالية يضمن الالتزام باجراءات المراجعة الداخلية

جدول رقم (20) التوزيع التكراري لأراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر

النسبة %	التكرار	الإجابة
41.7	25	موافق بشدة
51.7	31	موافق
5.0	3	محايد
1.7	1	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (20) أن اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة التساؤل حسب أراء (31) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (25) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالمحايد حسب أراء (3) أفراد، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب أراء فرد واحد.

العبارة الرابعة عشر التي تنص على: تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية

جدول رقم (21) التوزيع التكراري لأراء عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر

النسبة %	التكرار	الإجابة
60.0	36	موافق بشدة
35.0	21	موافق
3.3	2	محايد
1.7	1	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (21) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (36) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (21) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء فردين، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب آراء فرد واحد.

**العبارة الخامسة عشر التي تنص على: التدريب المستمر للاقسام يزيد من جودة اداء المراجعة الداخلية**

جدول رقم (22) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة عشر

النسبة %	التكرار	الإجابة
60.0	36	موافق بشدة
35.0	21	موافق
1.7	1	محايد
3.3	2	غير موافق
%100	60	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (22) أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة التساؤل حسب آراء (36) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (21) فرداً، تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بغير الموافقة حسب آراء فردين، وأخيراً تلتها فئة الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء فرد واحد.

#### اختبار فروضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي اسفرت عنها جداول تحليل البيانات الاحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائي لاختبار الفروض . وسيقوم الباحث بمناقشة وتفسير نتيجة كل فرض على حدا بهدف الحكم على صحتها أو عدمه استناداً إلى التحليل الاحصائي العام .

والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين زكي وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة او الظاهرة المدروسة وبالتالي فان الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة . وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في اختبار فروضيات الدراسة

## 1. تشكيل الفرضية :

في أي فرضية يكون لدينا فرضين وهما فرضان مانعان بالتبادل اما ان نرفض الفرض الاول وبالتالي نقبل الفرض الثاني او العكس، ويعنى الاول يعطى الرمز (  $H_0$  ) ويطلق عليه فرض عدم وجود علاقة ( ذات علاقة احصائية) بين احصائية العينة ومعلمة المجتمع وان وجد فان ذلك يرجع إلى الصدفة . والفرض الثاني ويعطى الرمز (  $H_1$  ) وهو الفرض البديل ويعنى وجود علاقة ( ذات دلالة احصائية ) بين احصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن ارجاعه الى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

## 2. لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بتحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام :

اولاً الكروس تاب: لمعرفة دلالة الفروق في اجابات عينة الدراسة على عبارات سؤالين.

ثانياً استخدام كآي تربيع لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

### استخدام اختبار كاي تربيع:

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين افراد العينة لنتائج اختبار الفرضية اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارات الفرضية.

### اختبارات الفروض الرئيسية للبحث:

يهدف التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فرضيات الدراسة التالية:

1. توجد علاقة طردية بين معايير العمل الإداري ومهنة المحاسبة
2. عدم الالتزام بالمعايير تلعب دوراً سالباً في عملية المراجعة
3. كفاءة الإدارة يساعد في رفع جودة المراجعة الداخلية

اولاً: اختبار الفرضية الأولى التي تنص على (توجد علاقة طردية بين معايير العمل الإداري ومهنة المحاسبة):

## جدول رقم (23)

## نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الأولى

الجملة	تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية				
	موافق	موافق بشدة			
42	6	36	ت	موافق بشدة	توافر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد
70.0%	10.0%	60.0%	%		
13	4	9	ت	موافق	
21.7%	6.7%	15.0%	%		
2	2	0	ت	محايد	
3.3%	3.3%	.0%	%		
3	0	3	ت	غير موافق	
5.0%	.0%	5.0%	%		
60	12	48	ت	الجملة	
100.0%	20.0%	80.0%	%		

كا2(س)=10.549 ، درجات الحرية=3، مستوى المعنوية المحسوب = 0.014

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

- يتضح من جدول رقم (23) أن (42) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة بشدة على توافر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد، (36) منهم وافقوا بشدة على تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية، (6) منهم وافقوا على تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية.
- يتضح من جدول رقم (23) أن (13) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة على توافر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد، (9) منهم وافقوا بشدة على تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية، (4) منهم وافقوا على تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية.
- يتضح من جدول رقم (23) أن (2) من المستقصى منهم أشاروا بالحياد على توافر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد، (2) منهم وافقوا على تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية.
- يتضح من جدول رقم (23) أن (3) من المستقصى منهم أشاروا بغير الموافقة على توافر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد، (3) منهم وافقوا بشدة على تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية.

للوصل لهدف الدراسة فإن اختبار مربع كاي (كا2(س)) يعطي بعض القواعد لاتخاذ القرار برفض فرض العدم أو قبوله وذلك بالاعتماد على قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبيانات والموضحة أسفل جدول(23) ، وقيمة كا2(س) المحسوبة هي (10.549) عند درجة حرية (3) ومستوى معنوية (0.014)، وبمقارنة هذه النتيجة بقيمة كا2(س) بجدول توزيعها بدرجة حرية (3) وعند مستوى معنوية 5% يستنتج ما يلي:

- 1- إن مستوى المعنوية المحسوب (0.014) أقل من مستوى المعنوية الموضوع من قبل الباحث عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (3).
- 2- ان قيمة (كا2(س)) البالغة (10.549) وهي اكبر من قيمة (كا2(س)) الجدولية والبالغة (7.8147).
- 3- إن هذه النتيجة تقود لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(فرض الدراسة ) أي أن العلاقة ذات دلالة معنوية.
- 4- إذن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين (توافر هيكل اداري ووصف وظيفي دقيق يسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد) و(تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية).

كما يوضح الجدول رقم (24) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الأولى جدول رقم (24)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الأولى

الجملة	توافر ادارة عليا كفاءة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي					
	محايد	موافق	موافق بشدة			
47	3	10	34	ت	موافق بشدة	اتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي
78.3%	5.0%	16.7%	56.7%	%		
11	0	8	3	ت	موافق	
18.3%	.0%	13.3%	5.0%	%		
2	0	0	2	ت	محايد	
3.3%	.0%	.0%	3.3%	%		
60	3	18	39	ت		الجملة
100.0%	5.0%	30.0%	65.0%	%		

كا<sup>2</sup>(س) = 12.491 ، درجات الحرية=4، مستوى المعنوية المحسوب = 0.014

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة 2013م

- يتضح من جدول رقم (24) أن (47) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة بشدة على اتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي، (34) منهم وافقوا بشدة على توافر ادارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي، (10) منهم وافقوا على توافر ادارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي، (3) منهم أجابوا بالحياد على توافر ادارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي.
- يتضح من جدول رقم (24) أن (11) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة على اتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي، (3) منهم وافقوا بشدة على توافر ادارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي، (8) منهم وافقوا على توافر ادارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي.
- يتضح من جدول رقم (24) أن (2) من المستقصى منهم أشاروا بالحياد على اتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي، (2) منهم وافقوا بشدة على توافر ادارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي.

ل للوصول لهدف الدراسة فإن اختبار مربع كاي (كا2(س)) يعطي بعض القواعد لاتخاذ القرار برفض فرض العدم أو قبوله وذلك بالاعتماد على قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبانات والموضحة أسفل جدول(24) ، وقيمة كا2(س) المحسوبة هي (12.491) عند درجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.014)، وبمقارنة هذه النتيجة بقيمة كا2(س) بجدول توزيعها بدرجة حرية (4) وعند مستوى معنوية 5% يستنتج ما يلي:

- 1- إن مستوى المعنوية المحسوب (0.014) أقل من مستوى المعنوية الموضوع من قبل الباحث عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (4).
  - 2- ان قيمة (كا2(س)) البالغة (12.491) وهي اكبر من قيمة (كا2(س)) الجدولية والبالغة (9.488).
  - 3- إن هذه النتيجة تقود لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(فرض الدراسة ) أي أن العلاقة ذات دلالة معنوية.
  - 4- إذن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين (اتباع اللوائح والاجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي) و(توافر ادارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والاشراف والرقابة على الاداء المحاسبي).
- ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على انه (توجد علاقة طردية بين معايير العمل الإداري ومهنة المحاسبة) قد تحققت.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (عدم الالتزام بالمعايير تلعب دوراً سلباً في عملية المراجعة):

جدول رقم (25)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثانية

الجملة	توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة					
	محايد	موافق	موافق بشدة			
35	0	7	28	ت	موافق بشدة	تعزيز القيود المحاسبية بأدلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز
58.3%	.0%	11.7%	46.7%	%		
21	2	9	10	ت	موافق	
35.0%	3.3%	15.0%	16.7%	%		
4	0	3	1	ت	محايد	
6.7%	.0%	5.0%	1.7%	%		
60	2	19	39	ت		الجملة
100.0%	3.3%	31.7%	65.0%	%		

ك2(س) = 11.593 ، درجات الحرية=4، مستوى المعنوية المحسوب = 0.021

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

- يتضح من جدول رقم (25) أن (35) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة بشدة على تعزيز القيود المحاسبية بادلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز، (28) منهم وافقوا بشدة على توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة، (7) منهم وافقوا على توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة.
  - يتضح من جدول رقم (25) أن (21) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة على تعزيز القيود المحاسبية بادلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز، (10) منهم وافقوا بشدة على توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة، (9) منهم وافقوا على توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة، (2) منهم أجابوا بالحياد على توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة.
  - يتضح من جدول رقم (25) أن (4) من المستقصى منهم أشاروا بالحياد على تعزيز القيود المحاسبية بادلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز، (1) منهم وافقوا بشدة على توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة، (3) منهم وافقوا على توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة.
- للولصول لهدف الدراسة فإن اختبار مربع كاي (كا2(س)) يعطي بعض القواعد لاتخاذ القرار برفض فرض العدم أو قبوله وذلك بالاعتماد على قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبيانات والموضحة أسفل جدول(25) ، وقيمة كا2(س) المحسوبة هي (11.593) عند درجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.021)، وبمقارنة هذه النتيجة بقيمة كا2(س) بجدول توزيعها بدرجة حرية (4) وعند مستوى معنوية 5% يستنتج ما يلي:
- 1- إن مستوى المعنوية المحسوب (0.021) أقل من مستوى المعنوية الموضوع من قبل الباحث عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (4).
  - 2- ان قيمة (كا2(س)) البالغة (11.593) وهي اكبر من قيمة (كا2(س)) الجدولية والبالغة (9.488).
  - 3- إن هذه النتيجة تقود لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(فرض الدراسة ) أي أن العلاقة ذات دلالة معنوية.
  - 4- إذن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين (تعزيز القيود المحاسبية بادلة اثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز) و(توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة).

كما يوضح الجدول رقم (26) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثانية:

جدول رقم (26)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثانية

الجملة	تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية						
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
32	6	4	4	18	ت	موافق بشدة	وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية
53.3%	10.0%	6.7%	6.7%	30.0%	%		
24	1	1	14	8	ت	موافق	
40.0%	1.7%	1.7%	23.3%	13.3%	%		
3	0	1	1	1	ت	محايد	
5.0%	.0%	1.7%	1.7%	1.7%	%		
1	0	0	1	0	ت	غير موافق	
1.7%	.0%	.0%	1.7%	.0%	%		
60	7	6	20	27	ت	الجملة	
100.0%	11.7%	10.0%	33.3%	45.0%	%		

كا2(س)=17.917 ، درجات الحرية=9، مستوى المعنوية المحسوب = 0.036

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

- يتضح من جدول رقم (26) أن (32) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة بشدة على وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية، (18) منهم وافقوا بشدة على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (4) منهم وافقوا على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (4) منهم أجابوا بالحياد على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (6) منهم أجابوا بغير الموافقة على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية.
- يتضح من جدول رقم (26) أن (24) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة على وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية، (8) منهم وافقوا بشدة على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (14) منهم وافقوا على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (1) منهم أجابوا بالحياد على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (1) منهم أجابوا بغير الموافقة على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية.
- يتضح من جدول رقم (26) أن (3) من المستقصى منهم أشاروا بالحياد على وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية، (1) منهم وافقوا بشدة على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (1) منهم وافقوا على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية، (1) منهم أجابوا بالحياد على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية.
- يتضح من جدول رقم (26) أن (1) من المستقصى منهم أشاروا بغير الموافقة على وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية، (1) منهم وافقوا على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية.

لوصول لهدف الدراسة فإن اختبار مربع كاي (كا2(س)) يعطي بعض القواعد لاتخاذ القرار برفض فرض العدم أو قبوله وذلك بالاعتماد على قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبيانات والموضحة أسفل جدول(26) ، وقيمة كا2(س) المحسوبة هي (17.917) عند درجة حرية (9) ومستوى معنوية (0.036)، وبمقارنة هذه النتيجة بقيمة كا2(س) بجدول توزيعها بدرجة حرية (9) وعند مستوى معنوية 5% يستنتج ما يلي:

- 1- إن مستوى المعنوية المحسوب (0.036) أقل من مستوى المعنوية الموضوع من قبل الباحث عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (9).
  - 2- ان قيمة (كا2(س)) البالغة (17.917) وهي اكبر من قيمة (كا2(س)) الجدولية والبالغة (16.919).
  - 3- إن هذه النتيجة تقود لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(فرض الدراسة ) أي أن العلاقة ذات دلالة معنوية.
  - 4- إذن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين (وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية) و(تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية).
- ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على انه (عدم الالتزام بالمعايير تلعب دوراً سلباً في عملية المراجعة) قد تحققت.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على (كفاءة الإدارة يساعد في رفع جودة المراجعة الداخلية):

## جدول رقم (27) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثالثة

الجملة	تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية						
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
36	0	0	11	25	ت	موافق بشدة	رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة
60.0%	.0%	.0%	18.3%	41.7%	%		
20	0	2	8	10	ت	موافق	
33.3%	.0%	3.3%	13.3%	16.7%	%		
2	1	0	1	0	ت	محايد	
3.3%	1.7%	.0%	1.7%	.0%	%		
2	0	0	1	1	ت	غير موافق	
3.3%	.0%	.0%	1.7%	1.7%	%		
60	1	2	21	36	ت	الجملة	
100.0%	1.7%	3.3%	35.0%	60.0%	%		

كا2(س)=35.705 ، درجات الحرية=9، مستوى المعنوية المحسوب = 0.000

المصدر: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة

- يتضح من جدول رقم (27) أن (36) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة بشدة على رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة، (25) منهم وافقوا بشدة على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية، (11) منهم وافقوا على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية.
  - يتضح من جدول رقم (27) أن (20) من المستقصى منهم أشاروا بالموافقة على رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة، (10) منهم وافقوا بشدة على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية، (8) منهم وافقوا على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية، (2) منهم أجابوا بالحياد على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية.
  - يتضح من جدول رقم (27) أن (2) من المستقصى منهم أشاروا بالحياد على رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة، (1) منهم وافقوا على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية، (1) منهم أجابوا غير موافقين على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية.
  - يتضح من جدول رقم (27) أن (2) من المستقصى منهم أشاروا بغير الموافقة على رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة، (1) منهم وافقوا بشدة على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية، (1) منهم أجابوا وافقوا على تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية.
- للولصول لهدف الدراسة فإن اختبار مربع كاي (كا2(س)) يعطي بعض القواعد لاتخاذ القرار برفض فرض العدم أو قبوله وذلك بالاعتماد على قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبيانات والموضحة أسفل جدول(27) ، وقيمة كا2(س) المحسوبة هي (35.705) عند درجة حرية (9) ومستوى معنوية (0.000)، وبمقارنة هذه النتيجة بقيمة كا2(س) بجدول توزيعها بدرجة حرية (9) وعند مستوى معنوية 5% يستنتج ما يلي:
- 1- إن مستوى المعنوية المحسوب (0.000) أقل من مستوى المعنوية الموضوع من قبل الباحث عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (9).
  - 2- ان قيمة (كا2(س)) البالغة (35.705) وهي اكبر من قيمة (كا2(س)) الجدولية والبالغة (16.919).
  - 3- إن هذه النتيجة تقود لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(فرض الدراسة ) أي أن العلاقة ذات دلالة معنوية.
  - 4- إذن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين (رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة) و(تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية).
- ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على انه (كفاءة الإدارة يساعد في رفع جودة المراجعة الداخلية) قد تحققت.

## النتائج والتوصيات

### أولا النتائج:

#### بعد الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج الاتية :

1. توافر هياكل تنظيمية وإدارية للوصف الوظيفي تسهم في تطبيق نظام محاسبي جيد.
2. العمل على تغيير الموظفين من وقت لآخر يقلل من حدوث الأخطاء المحاسبية.
3. تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وشفافية.
4. اتباع اللوائح والجراءات المحاسبية يقلل من ظاهرة الفساد المالي.
5. توافر إدارة عليا كفوة يساعد على التخطيط والإشراف والرقابة على الأداء المحاسبي.
6. اتباع معايير متعارف عليها يسهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.
7. تعزيز القيود المحاسبية بأدلة إثبات كافية يسهم في إنجاز عملية المراجعة في وقت وجيز.
8. توافر الكفاءة المهنية لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة.
9. وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير المراجعة الخارجية.
10. تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا يضمن الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية.
11. رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد في دقة تطبيق عملية المراجعة.
12. وجود نظام للرقابة الداخلية على النظام المحاسبي المحوسب يساعد كثيراً في عمل المراجع الداخلي.
13. وجود مشرف ذو خبرة عالية على العمليات المالية يضمن الالتزام بإجراءات المراجعة الداخلية.
14. تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة الداخلية.
15. التدريب المستمر للأقسام يزيد من جودة أداء المراجعة الداخلية.

### ثانياً: التوصيات

#### بناءً على النتائج يوصي بالاتي :

1. عقد دورات تدريبية متقدمة لبرامج المراجعة الداخلية.
2. عقد دورات تدريبية متقدمة لتنفيذ حوكمة الشركات.
3. ضرورة مراجعة اللوائح الخاصة بالرقابة من وقت لآخر.
4. ضرورة وجود جهات محايدة للتقليل من ظاهرة الفساد المالي ذات سلطات تنفيذية.
5. ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية لمؤسسات الدولة للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.
6. ضرورة تعيين الموظفين وفقاً لكفاءتهم المهنية لتعزيز برامج المراجعة.
7. ضرورة تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا لضمان الشفافية في تقارير المراجعة الداخلية.
8. ضرورة تأهيل المراجعين لتطبيق نظم المراجعة الالكترونية.
9. ضرورة عقد دورات تدريبية للأقسام لزيادة جودة أداء المراجعة الداخلية.

## المراجع :

- محاسن عبد العزيز، التدقيق والرقابة الداخلية فى المصارف ودورها فى اكتشاف وتصحيح الاخطاء والمخالفات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م)
- انشرح احمد شريف عثمان، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م)
- رقية عامر عبد المجيد، تقويم عمليات المراجعة فى السودان من خلال تطبيق معيار السلوك المهني، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2002م)
- اكرم ابراهيم عطية، تقويم منهج الرقابة المالية فى القطاع الحكومى، رسالة دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة، غير منشورة، جامعة الجزيرة، كلية الدراسات العليا، 2003 م)
- حسن عبدالرحمن عبدالله، المراجعة الداخلية وأثرها فى تقويم الأداء، (امدرمان: جامعة امدرمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)
- محمد صالح على خليفة، المراجعة الداخلية ودورها فى الرقابة على الايرادات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)
- عبد الوهاب موسى الجعلي محمد، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبي فى البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).
- وليد عبد الله محمد نور، الاتجاهات الحديثة للمعلومات المحاسبية ودورها فى تقويم نظام الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على عمل المراجع الخارجي، (ام درمان: جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، 2011م).
- منشورات وزارة المالية، مرشد الوزارة، (الخرطوم: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2007م)

## Abstract

This study aimed to investigate internal audit process and give a historical background on internal audit and audit standards as well. The research, on the other hand, aimed to know the role of commitment to the code of ethics of the accountancy profession. The research problem is well represented in the fact that, the lack of application of administrative business standards in the state institutions, will contribute to undermine the professions of accountancy and audit. However, lack of complying to audit standards will also contribute to the outbreak of financial corruption. The Lack of sufficient management, on the other hand, will increase the internal audit gap.

To achieve the research objectives and resolve the research problem, the validity of the following hypotheses has been tested:

1. There is a direct correlation between the standards of administrative business and the profession of accountancy.
2. Lack of adherence to audit standards has a negative role in the audit process.
3. Management efficiency helps enhance internal audit quality.

The research used the deductive approach to determine the research pivots and set the hypotheses, the inductive approach to test the research hypotheses, the historical approach to review the prior literature and the analytical descriptive approach in the field study.

The research has reached a number of research findings the most important of which is that, adherence to the generally accepted audit principles will contribute to promote accountancy and audit professions. Supporting accounting entries with sufficient evidence contributes to accomplish the audit process in a timely manner. Availability of professional efficiency of the employees helps effect the sound application of the audit process.

The research concluded with a set of recommendations chief among which is that, the research fully recommended reconsidering from time to time, the rules regarding the control process. The research strongly recommended obligating state institutions to apply the accounting standards, in order to promote accountancy and audit professions. The research particularly recommended recruiting employees in pursuance to their professional efficiency to enhance the audit programs.